



نظرة عامة عن القطاع التعاوني في المملكة العربية السعودية



الثقافة

البيئة

القطاع التعاوني

معاور التقرير



01. نظرة عامة عن القطاع التعاوني

02. الفروقات الجوهرية بين شركات القطاع الخاص والتعاونيات
والمؤسسات الاجتماعية

03. استراتيجية القطاع التعاوني

04. الارتباط بين القطاع التعاوني ومستهدفات رؤية السعودية

05. واقع القطاع التعاوني في المملكة العربية السعودية

06. القطاع التعاوني في أرقام

07. القطاع التعاوني كممكن تنموي

08. القطاع التعاوني كممكن اجتماعي

09. القطاع التعاوني كممكن اقتصادي

10. التحديات والفرص في تطوير القطاع التعاوني

نظرة عامة عن القطاع التعاوني

يُعد القطاع التعاوني أحد المكونات الحيوية في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يكتسب أهمية متزايدة بوصفه نموذجًا اقتصاديًا قائمًا على المشاركة المجتمعية وتقاسم المنافع، بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويرفع مستوى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، يمثل القطاع التعاوني أحد النماذج التنموية التي تجمع بين منطق السوق القائم على الكفاءة الاقتصادية، وبين مبادئ العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، الأمر الذي جعله يحظى عالميًا باعتباره أداة فاعلة لتعزيز النمو الشامل وتقليص الفجوات التنموية، وزيادة مرونة الاقتصادات المحلية في مواجهة التغيرات والصدمات الاقتصادية.

وفي السياق الوطني، يكتسب القطاع التعاوني في المملكة العربية السعودية أهمية متنامية ضمن إطار التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوده رؤية السعودية 2030، حيث يُنظر إليه كأحد المكونات الداعمة لتنويع الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع غير الربحي، وتوسيع نطاق الاقتصاد الاجتماعي، بما يسهم في بناء نموذج تنموي أكثر شمولية واستدامة.

وفي ضوء التحولات الاقتصادية التي تقودها رؤية السعودية 2030، يتكامل الدور التنموي للقطاع التعاوني مع عدد من الركائز الاستراتيجية للرؤية، بما يسهم في دعم بناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام، وتعزيز مشاركة المجتمع في التنمية.



يسهم القطاع التعاوني في تحقيق أثر تنموي مباشر من خلال:

تعزيز التنمية الاقتصادية

وذلك عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية.



خلق فرص عمل مستدامة

تسهم في رفع معدلات التوظيف وتحسين جودة الحياة الاقتصادية.



تنشيط الاقتصاد المحلي

وذلك من خلال استثمار الموارد المتاحة داخل المجتمعات المحلية وتقليل الاعتماد على الخارج.



رفع كفاءة الاقتصاد غير الربحي

عبر تبني نماذج تشغيلية مستدامة تحقق التوازن بين الأثر الاجتماعي والعائد الاقتصادي.



دعم الأمن الاقتصادي والاجتماعي

وذلك من خلال تمكين المجتمعات من إدارة مواردها وتحقيق الاكتفاء النسبي في بعض القطاعات الحيوية.



وتؤكد التجارب الدولية وتقارير منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن التعاونيات تُعد من أبرز الأدوات الفاعلة في تعزيز التنمية المستدامة، خصوصاً في الاقتصادات التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها وتقليل الفجوات التنموية.

الفروقات الجوهرية بين شركات القطاع الخاص والتعاونيات

هناك فروقات جوهرية بين شركات القطاع الخاص والتعاونيات من عدة نواحي ومنها الهدف التوجه الرئيسي، التركيز، الملكية والمشاركة، الربحية، إعادة توزيع الأرباح، والاستدامة المجتمعية.

الهدف الرئيسي

التعاونيات: الهدف الرئيسي هو تلبية احتياجات وتطلعات الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية كما تلعب دوراً مجتمعياً أكبر، حيث تلزم بتقديم خدمات ذات طابع اجتماعي وتنموي للمجتمع المحيط بما يعزز التكافل الاجتماعي والتعاون المحلي.

شركات القطاع الخاص: الهدف الرئيسي هو تحقيق الربح بشكل رئيسي وزيادة العوائد المالية للمساهمين.



التوجه الرئيسي

التعاونيات: بناء نموذج عمل تنافسي ذو ربحية، ولكن الهدف هو تحسين حالة الأعضاء.

شركات القطاع الخاص: التوجه الرئيسي هو العائد على الاستثمارات وتوزيع الأرباح (منظمة ربحية).



التركيز

التعاونيات التركيز بشكل رئيسي يتمحور حول أجندة انتفاع الأعضاء من المعاملات، والتنمية الاجتماعية تأتي بشكل غير مباشر.

شركات القطاع الخاص التركيز بشكل رئيسي على أجندة تجارية واقتصادية.



الملكية والمشاركة

التعاونيات تدار من قبل الأعضاء الذين يستفيدون من خدماتها، و لكل عضو صوت واحد بغض النظر عن مقدار مساهمته المالية، وهو ما يعزز الديمقراطية التشاركية في صنع القرار.

شركات القطاع الخاص تدار من قبل المساهمين أو المستثمرين الذين قد لا يكونون عملاء أو مستفيدين مباشرة.



إعادة توزيع الأرباح

التعاونيات الأرباح تعاد توزيعها على الأعضاء بنا على مدى استفادتهم من خدمات التعاونية.

شركات القطاع الخاص توزع بناء على حصة الملكية.



الاستدامة المجتمعية

التعاونيات التعاونيات تلعب دوراً مجتمعياً أكبر، حيث تلزم بتقديم خدمات ذات طابع اجتماعي وتنموي للمجتمع المحيط بما يعزز التكافل الاجتماعي والتعاون المحلي.

شركات القطاع الخاص تسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن في المقام الأول.



استراتيجية القطاع التعاوني

الرؤية

بيئة تعاونيات مزدهرة وفعالة تخلق فرص اقتصادية مبتكرة للمجتمع والفرد.

الرسالة

خلق منظومة حيوية ومتكاملة تمكن تعاونيات تكون مربحة ومستدامة، وحاضنة للأعضاء، تخلق فرص عمل، ونماذج أعمال مبتكرة للأفراد، وتوفر وتلبي احتياجات المجتمعات في جميع أنحاء المملكة.

الأهداف الاستراتيجية لتطوير وتمكين القطاع التعاوني

الركيزة الثانية: الاستقلالية المالية والاستدامة



4

تحسين الربحية
والاستدامة المالية
والتجارية والتعاون
بين التعاونيات



3

زيادة فعالية وإتاحة
الوصول لقنوات
التمويل

الركيزة الأولى: البيئة التنظيمية والحوكمة



2

بناء شراكات
طويلة الأمد مع
القطاعات والجهات
الاستراتيجية



1

إنشاء بيئة تنظيمية
وتشريعية ممكنة
ومتواكبة مع تطلعات
النمو للتعاونيات

الركيزة الرابعة: مشاركة الأعضاء والمجتمع



8

تحفيز مشاركة
الأعضاء والمجتمع



7

رفع الوعي
والمعرفة حول
التعاونيات في
المجتمع



6

تمكين الابتكار
التعاوني وخلق
تأثير إيجابي لتلبية
الاحتياجات التنموية
والتجارية



5

تنمية قدرات
الكوادر البشرية في
التعاونيات وزيادة
جذب الكفاءات

الركيزة الثالثة: المهوبة والابتكار

إطار مواءمة الأهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني مع مستهدفات التنمية الاجتماعية:

استراتيجية القطاع التعاوني		وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	
الأهداف الاستراتيجية للتعاونيات	مؤشرات الاداء الرئيسية للتعاونيات	مؤشرات الاداء الرئيسية	الاهداف الاستراتيجية تحسين إنتاجية وأداء القوى العاملة
5. تنمية قدرات الكوادر البشرية في التعاونيات وزيادة جذب الكفاءات	% تأهيل القوى العاملة في التعاونيات	معدل نمو مهارات القوى العاملة في المملكة	تحسين إنتاجية وأداء القوى العاملة
7. رفع الوعي والمعرفة حول التعاونيات في المجتمع	% الامتثال لإتفاقية مستوى الخدمة	نسبة زيادة وعي المجتمع بخدمات وأنشطة الوزارة	تحقيق تجربة عملاء متميزة وتعزيز التصور العام لدى الجمهور
6. تمكين الابتكار التعاوني وخلق تأثير إيجابي لتلبية الاحتياجات التنموية والتجارية	% عدد الممكّنين من خلال التعاونيات	نسبة الافراد الممكّنين اقتصادياً	تعزيز الاستقلالية الذاتية للأسر والأفراد
		نسبة المستفيدين الذين حصلوا على دعم اجتماعي أقل وزياد في الدخل	تحقيق الفائدة الاجتماعية والعدالة لكافة أفراد المجتمع
8. تحفيز مشاركة الأعضاء والمجتمع	% المتطوعين في التعاونيات	القيمة الاقتصادية المضافة للعمل التطوعي في المملكة العربية السعودية (بالريال السعودي)	تقديم خدمات التنمية الاجتماعية المستدامة

مساهمة القطاع التعاوني اجتماعياً في مستهدفات رؤية السعودية 2030:

مساهمة التعاونيات	إلتزامات رؤية السعودية 2030
التعاونيات تمكن الأمان الغذائي من خلال إنشاء سلاسل إمداد مستقرة وخلق مدخرات بأسعار تنافسية، وذلك بالتزامن مع الحد من الاحتكار والتلاعب بالأسعار	ضمان الأمان الغذائي والتنمية مع الحفاظ على الجودة بأسعار ثابتة
التعاونيات تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة ورواد الأعمال في المناطق النائية من إنتاج وبناء شركات مع أسواق جديدة وكبيرة	تعزيز الأنشطة بين المناطق عبر المملكة (زيادة تقدم الشركات الواعدة نحو تحولها إلى شركات إقليمية وعالمية رائدة إلى 80% بحلول عام 2025)
التعاونيات تخلق وظائف للفئات المستهدفة وذوي الإعاقة ويمكنها تمكينهم من الاستقرار الوظيفي الذي يحتاجون إليه	الحد من عدم المساواة وتمكين المجموعات المهمشة (زيادة نسبة العمال من بين جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمكنهم العمل من 7.7% إلى 13.4% بحلول عام 2025)

مساهمة القطاع التعاوني اقتصادياً في مستهدفات رؤية السعودية 2030:

مساهمة التعاونيات	إلتزامات رؤية 2030
تعمل التعاونيات عالمياً على إيجاد العديد من فرص العمل التي تساهم في انخفاض معدل البطالة	زيادة معدل التوظيف من خلال إيجاد فرص عمل للجميع انخفاض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%
التعاونيات تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة في تطوير أعمالها واستدامتها	دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة زيادة مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%
يمكن للتعاونيات ان تساهم في تعظيم المساهمة الاقتصادية للقطاع الثالث	تعظيم التأثير الاقتصادي للقطاع الثالث

الارتباط بين القطاع التعاوني ومستهدفات رؤية السعودية

يمثل القطاع التعاوني أحد النماذج الاقتصادية والاجتماعية التي تتكامل بشكل مباشر مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال دوره في دعم النمو الشامل وتعزيز مسارات التنمية المستدامة، عبر نموذج تشغيلي قائم على المشاركة المجتمعية وتوزيع المنافع الاقتصادية بصورة أكثر شمولاً، وعلى المستوى الاجتماعي يتسق هذا الدور مع عدد من الأولويات الاستراتيجية للرؤية، بما في ذلك:



دعم التنمية الإقليمية
المتوازنة بين مناطق المملكة



تمكين المجتمع



تعزيز جودة الحياة

ويعكس هذا التكامل تحول القطاع التعاوني إلى أداة تنفيذية فاعلة ضمن منظومة التنمية الوطنية، حيث يساهم في تحويل التنمية من نمط مركزي تقليدي إلى نموذج تشاركي قائم على إشراك المجتمع في الإنتاج وصناعة القرار، بما يعزز الاستدامة الاجتماعية ويرفع كفاءة الأثر التنموي على المستوى المحلي والإقليمي.

رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

يتمثل إسهام منظمات القطاع التعاوني في الارتباط بالمستهدفات التنموية والاجتماعية لرؤية السعودية 2030 من خلال :

1 تنويع الاقتصاد وزيادة المساهمة الإنتاجية

يسهم القطاع التعاوني في دعم تنويع القاعدة الاقتصادية عبر تنشيط الأنشطة الإنتاجية والخدمية داخل المجتمعات المحلية، وتمكين نماذج اقتصادية تشاركية ترفع من كفاءة استخدام الموارد وتزيد من القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، بما يدعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

2 تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة

يدعم القطاع التعاوني توجيه النشاط الاقتصادي نحو المناطق الأقل نمواً، من خلال استثمار الموارد المحلية وتطوير المبادرات المجتمعية، بما يسهم في تقليل الفجوات التنموية وتحقيق توزيع أكثر توازناً للفرص الاقتصادية على مستوى المناطق.

3 تعزيز المحتوى المحلي وسلاسل الإمداد

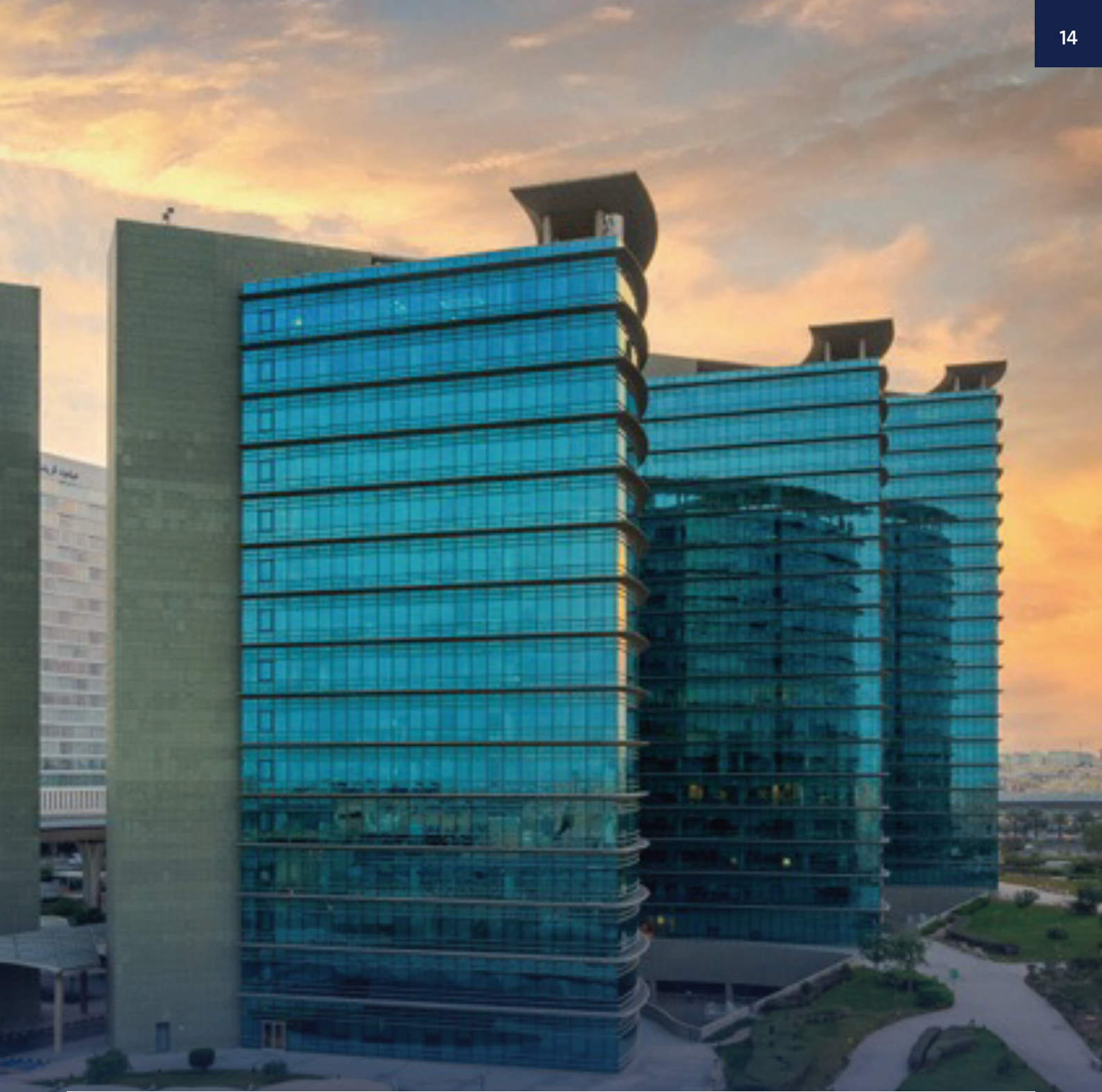
يسهم القطاع في رفع كفاءة المحتوى المحلي من خلال دعم الإنتاج الوطني وربط المجتمعات بسلاسل الإمداد المحلية، مما يقلل الاعتماد على الواردات ويعزز القيمة الاقتصادية داخل الاقتصاد المحلي عبر دورة إنتاج واستهلاك داخلية أكثر كفاءة.

4 تمكين المجتمع والمشاركة الاقتصادية

يعزز النموذج التعاوني مشاركة الأفراد في النشاط الاقتصادي من خلال الملكية الجماعية وصنع القرار، بما يرفع مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز رأس المال الاجتماعي داخل المجتمعات عبر نماذج قائمة على التعاون وتقاسم المنافع.

5 دعم الاستقرار الاقتصادي وخلق فرص العمل

يسهم القطاع التعاوني في توفير فرص عمل محلية مستدامة مرتبطة بالمجتمعات، إلى جانب تحسين استقرار الدخل من خلال آليات التسويق الجماعي ورفع القدرة التفاوضية، مما يعزز استقرار سوق العمل ويقلل من التقلبات الاقتصادية على المستوى المحلي.



مركزات التحول المؤسسي في القطاع التعاوني ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030

تمثل مركزات التطوير المؤسسي للقطاع التعاوني مجموعة من الممكنات التشغيلية التي تعزز كفاءة الأداء، وترفع من قدرة القطاع على تحقيق أثر اقتصادي وتنموي مستدام بما يدعم تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال تحسين الجوانب التشغيلية والمؤسسية وذلك من خلال :

تعزيز الاستدامة المالية وكفاءة إدارة الموارد

يسهم تطوير النماذج التشغيلية القائمة على تنويع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة إدارة الموارد في تعزيز الاستقرار المالي للكيانات التعاونية، بما يدعم قدرتها على الاستمرارية والتوسع، ويحد من الاعتماد على مصادر التمويل غير المستدامة.



الحوكمة المؤسسية ورفع مستويات الشفافية

يعزز الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية من مستويات الامتثال والالتزام، ويسهم في تحسين جودة الإفصاح وتفعيل المساءلة، بما يرفع من موثوقية الأداء ويعزز ثقة أصحاب المصلحة.



التحول نحو الاحترافية المؤسسية والرقمنة

يدعم تبني الحلول الرقمية وتطوير الممارسات الإدارية والتشغيلية انتقال التعاونيات نحو نماذج عمل أكثر كفاءة ومرونة، بما يعزز الإنتاجية ويحسن جودة الخدمات ويواكب التحولات الاقتصادية الحديثة.



تنمية القدرات البشرية ورفع الإنتاجية

يمثل تطوير الكفاءات الإدارية والتشغيلية عنصراً أساسياً في تحسين الأداء المؤسسي، ويتكامل ذلك مع مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية، من خلال بناء كوادر مؤهلة قادرة على قيادة التحول المؤسسي وتعزيز الكفاءة التشغيلية.



تعزيز رأس المال الاجتماعي والمشاركة المجتمعية

يسهم تمكين الأفراد من المشاركة في الملكية والإدارة واتخاذ القرار في تعزيز الثقة والتكافل داخل المجتمعات، ويدعم استدامة الأنشطة الاقتصادية القائمة على التعاون والمشاركة.



تشكل هذه المرتكزات إطاراً تشغيلياً متكاملًا يدعم رفع كفاءة القطاع التعاوني وتعزيز استدامته، ويمكنه من توسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني ومساهمة الناتج المحلي، من خلال تحسين الأداء المؤسسي وتطوير نماذج العمل بما يتماشى مع التوجهات التنموية والاقتصادية للمملكة.

واقع القطاع التعاوني في المملكة العربية السعودية

شهد القطاع التعاوني في المملكة تطوراً مؤسسياً وتنظيمياً متدرجاً يعكس اهتمام الدولة بتعزيز دور التعاونيات كأحد المحركات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

2002 م

مع تنامي دور القطاع شهد النظام عدداً من التحديثات التنظيمية في عام 2002م

1962 م

بدأت هذه المسيرة بصدور أول نظام للجمعيات التعاونية عام 1962م، والذي أسس الإطار النظامي لتنظيم تأسيس التعاونيات وممارسة أنشطتها.

2024 م

وتوجت هذه الجهود باعتماد أول استراتيجية وطنية للقطاع التعاوني عام 2024م، والتي تستهدف تطوير منظومة التعاونيات وتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، بما يتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ويعزز دور القطاع التعاوني كرافد تنموي فاعل في الاقتصاد الوطني.

2008 م

كما شكّل إصدار نظام محدث للجمعيات التعاونية عام 2008م محطة تنظيمية مهمة أسهمت في تطوير البيئة التشريعية للقطاع وتنظيم آليات تأسيس الجمعيات وإدارتها والإشراف على أعمالها.

2005 م

أعقبها إصدار اللائحة الأساسية والتنفيذية للجمعيات التعاونية عام 2005م، بما أسهم في تعزيز الجوانب الإجرائية والتنظيمية ورفع مستوى الحوكمة في عمل التعاونيات

2021 م

وفي إطار تعزيز الحوكمة المؤسسية للقطاع، تم تأسيس الإدارة العامة للجمعيات التعاونية عام 2021م لدعم الإشراف التنظيمي وتطوير السياسات الداعمة لنمو القطاع

2023 م

كما عززت المملكة حضورها في المنظومة التعاونية الدولية من خلال انضمام الوزارة إلى التحالف التعاوني الدولي (ICA) عام 2023م، بما يتيح تبادل الخبرات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في مجال العمل التعاوني.

القطاع التعاوني في أرقام

مسار نمو الإيرادات الاجمالية للتعاونيات:

شهدت إيرادات التعاونيات مساراً تصاعدياً قوياً خلال الفترة 2019-2025، حيث ارتفعت من **1.15 مليار ريال** إلى نحو **2.67 مليار ريال**، محققة نمواً تراكمياً بلغ **132%**، وبمعدل نمو سنوي مركب يقارب **15%**، وهو ما يعكس متانة الأداء المالي وتسارع وتيرة التوسع في القطاع.

معدل النمو الكلي للإيرادات

132%

معدل النمو السنوي المركب

15%

ويلاحظ أن زخم النمو قد تسارع بشكل ملحوظ خلال المرحلة الأخيرة، حيث سجلت الإيرادات زيادة تقارب **48% بين عامي 2022 و2025**، بما يشير إلى دخول القطاع مرحلة نمو متقدم مدفوعة بتحسين كفاءة التشغيل، وتوسع نطاق الأنشطة الاقتصادية، وارتفاع مستوى نضج النماذج التشغيلية للتعاونيات.

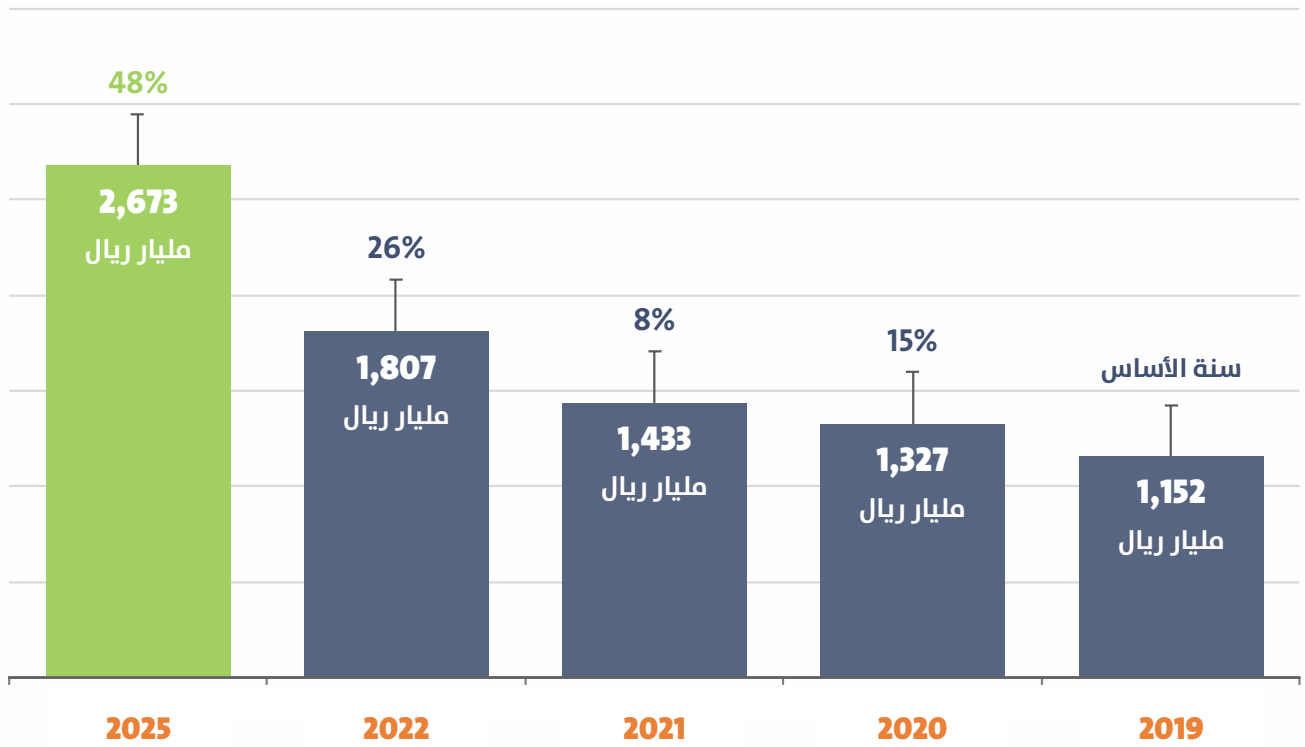
معدل النمو بين عامي 2022 و 2025

48%

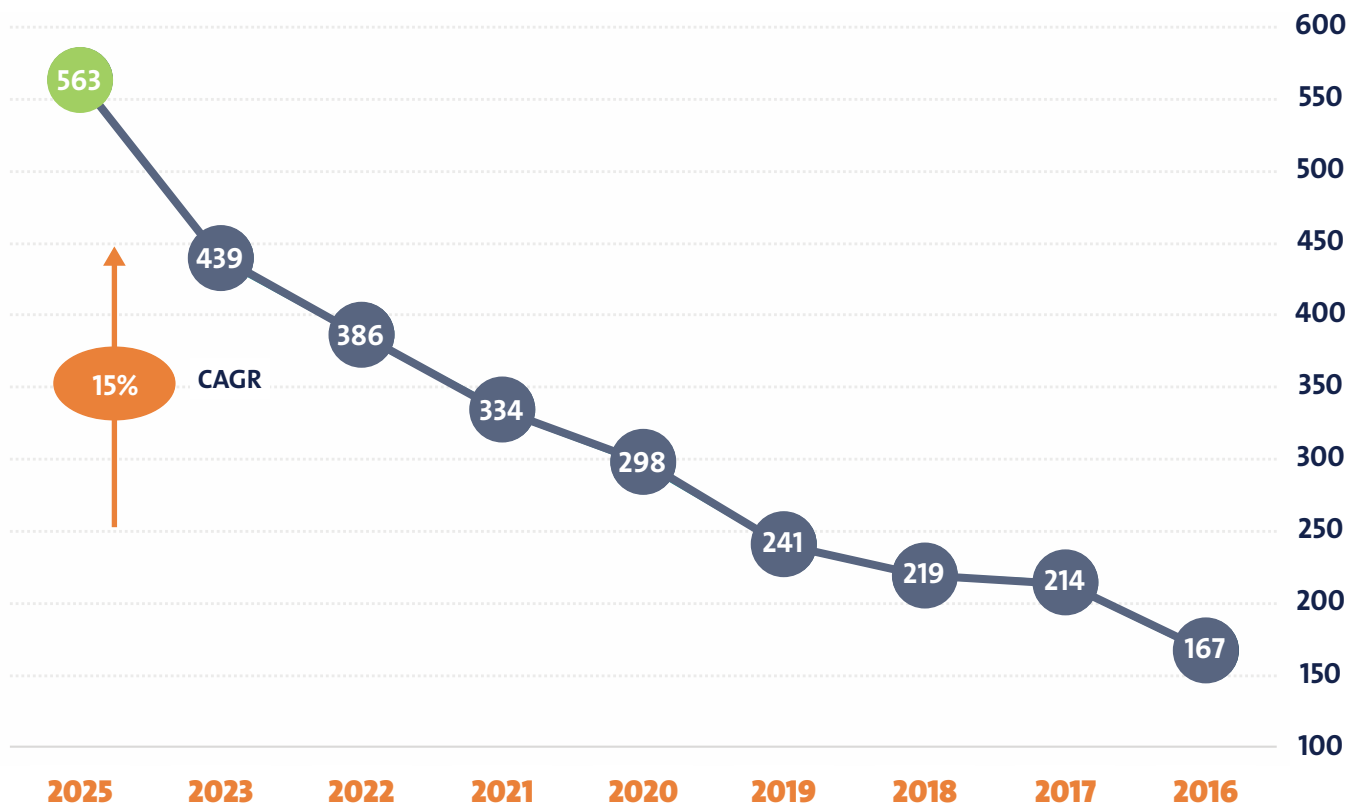
ويعكس هذا التحول انتقال القطاع التعاوني من مرحلة النمو التدريجي إلى مرحلة التمكين الاقتصادي، حيث أصبح يساهم بشكل أكثر فاعلية في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتعزيز سلاسل القيمة المرتبطة به، وتوليد فرص اقتصادية مباشرة وغير مباشرة.

كما يعزز هذا الأداء قدرة التعاونيات على تبني نماذج تشغيل مستدامة قائمة على الكفاءة المالية، بما يدعم تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي، ويرسخ دور القطاع كأحد المحركات الداعمة لتنويع القاعدة الاقتصادية.

إيرادات التعاونيات (مليون ريال)



الزيادة السنوية في عدد التعاونيات





563

تعاونية

حول المملكة

2

تعاونية لكل مليون نسمة

التعاونيات لكل 100 ألف نسمة



19,881

موظف

%0.15

المساهمة في سوق العمل



75,892

عضو

%0.21

الأعضاء لإجمالي عدد السكان



2,673

مليار

ريال سعودي للنتاج المحلي
الإجمالي غير النفطي

%0.06

مساهمة الناتج المحلي الاجمالي

عدد التعاونيات في كل منطقة كنسبة مئوية من إجمالي
التعاونيات في المملكة العربية السعودية

القطاعات الأساسية

01



متعددة الأغراض



زراعي



الثروة الحيوانية



استهلاكي

02



التسويقية



البيئة



الإسكان



الأسر المنتجة



مهنية



صيادي الأسماك



خدمات



الرياضية



الصحية



السياحية



الصناعة والثروة
المعدنية



الاتصالات وتقنية
المعلومات



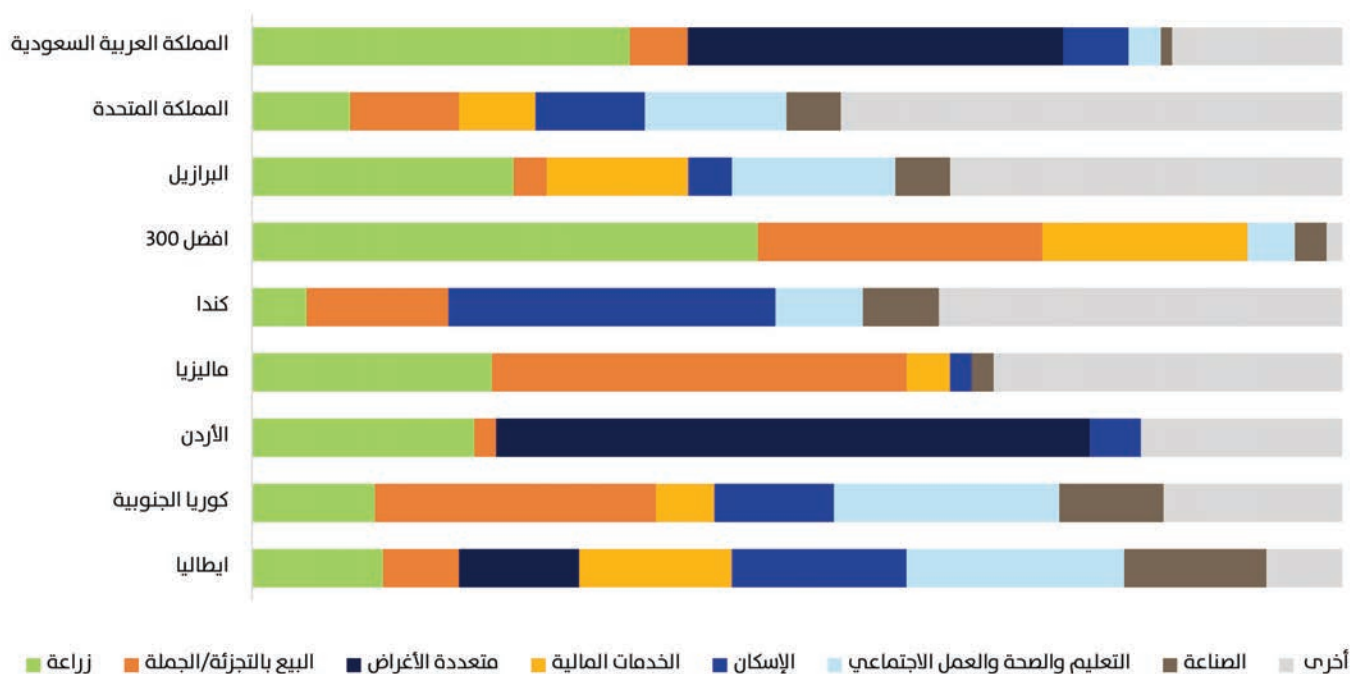
الصناعية



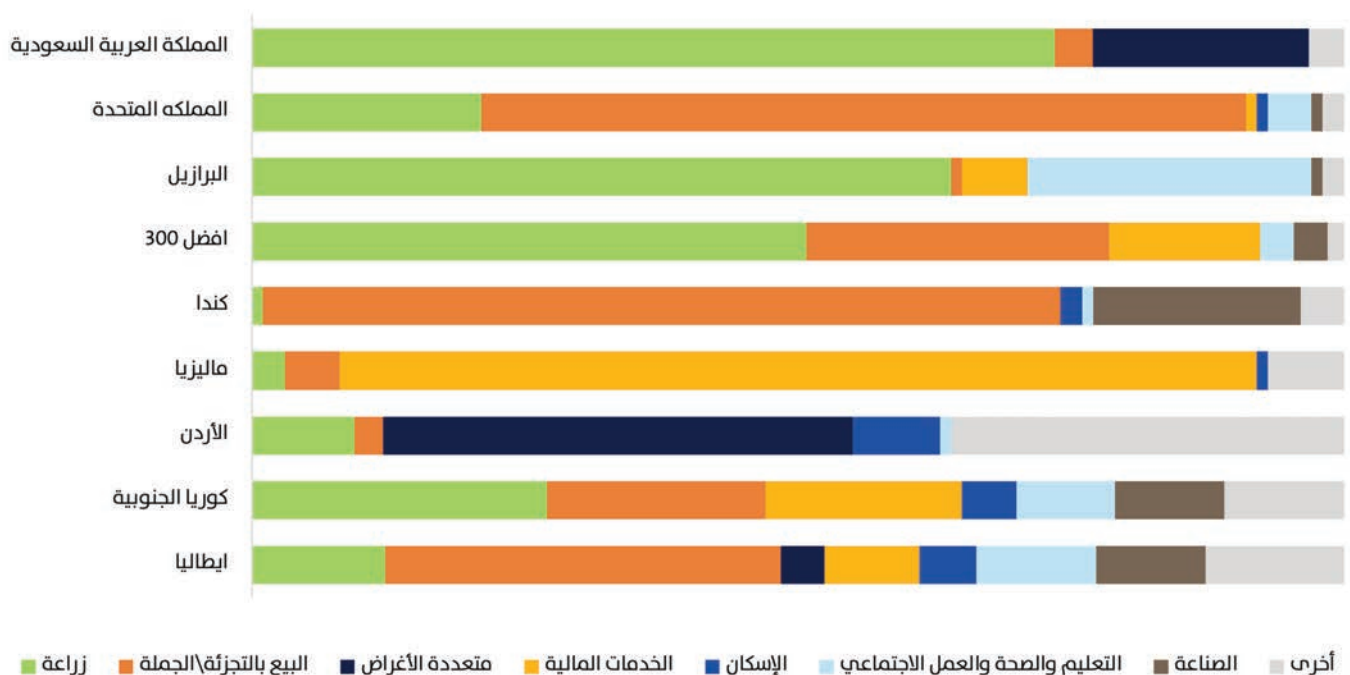
القانونية

تحليل مقارن لهيكل القطاعي والإيرادات للتعاونيات في الاقتصادات الدولية

توزيع التعاونيات حسب القطاع

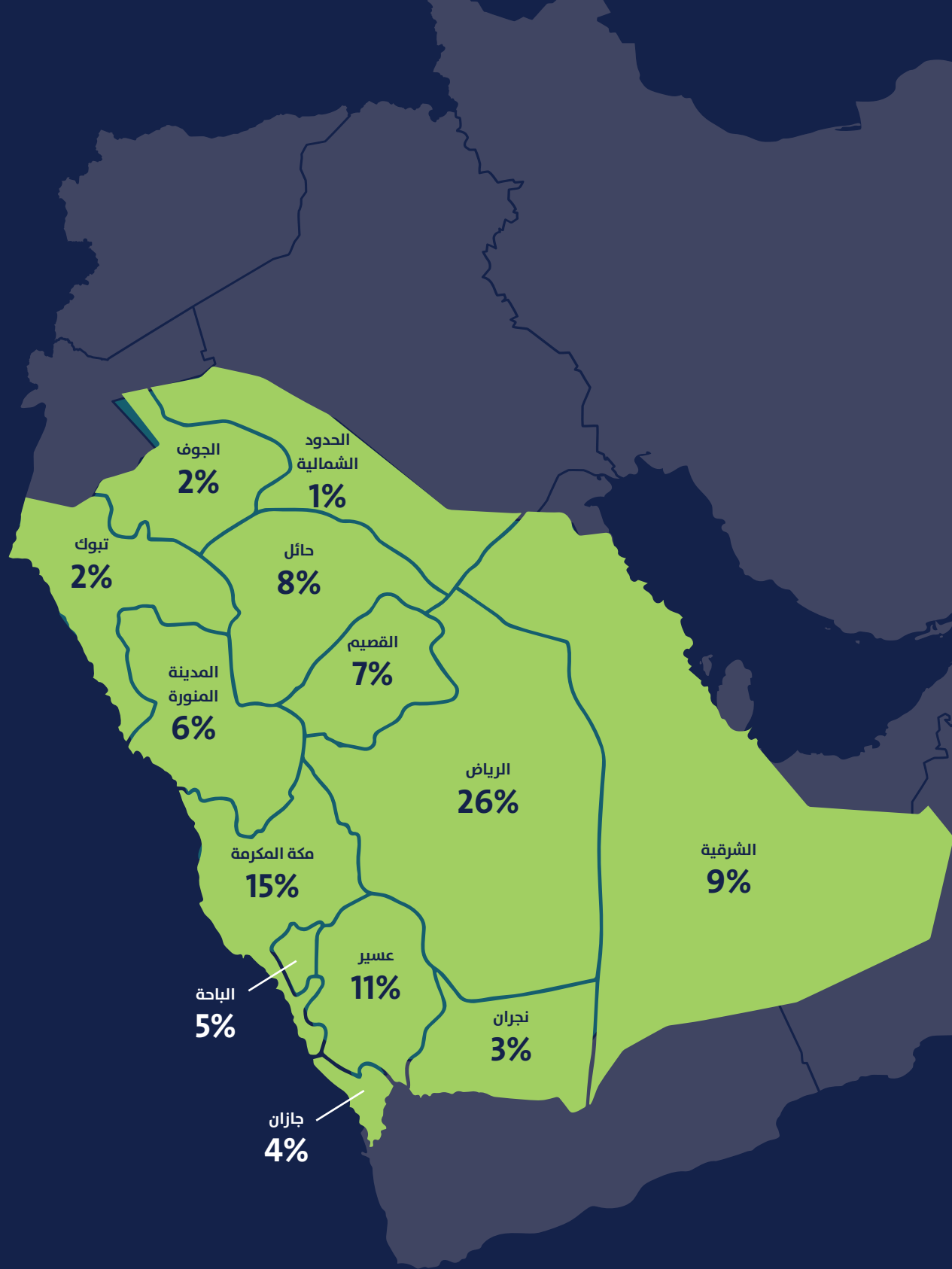


توزيع الإيرادات حسب القطاع

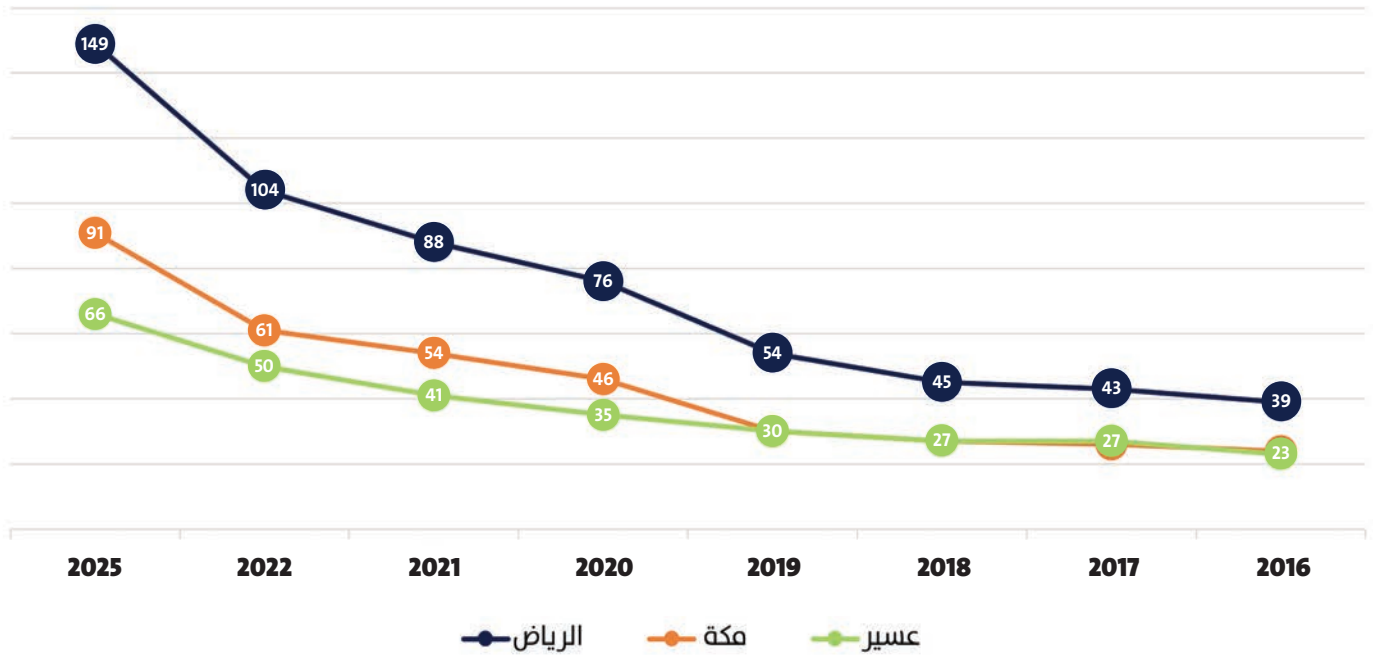




التمركز الجغرافي للتعاونيات في المملكة ونموها خلال الفترة 2016-2025



نمو التعاونيات (حسب افضل 3 مناطق)



أكثر من 50% من التعاونيات تتمركز في ثلاث مناطق



عسير

- عدد كبير من التعاونيات والموارد الزراعية
- نقطة جذب سياحية



مكة المكرمة

- ثاني أكبر تعداد سكاني
- تشمل مدينتين رئيسية (جدة - مكة)



الرياض

- أكبر تعداد سكاني
- عاصمة المملكة
- مركز إقتصادي

أسباب التمرکز الجغرافي :

- هذه الثلاث مناطق هي أجزاء المملكة التي تشهد أعلى كثافة سكانية وتتمتع بأكبر نشاط اقتصادي.
- في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، يكون الوعي بالنموذج التعاوني أقل، ويكون هناك عدد أقل من رواد الأعمال القادرين الذين يمتلكون الموارد اللازمة لبدء نموذج تعاوني.
- يشهد الوعي بالتعاونيات ارتفاعاً في المدن الرئيسية، حيث تتواجد التعاونيات في عدة قطاعات.
- من بين 99 تعاونية للقطاعات الناشئة، تتمركز معظمها في الرياض (42)، ومكة (22)، وعسير (7).
- التعاونيتين المركزيتين الوحيدة في المملكة مقرها الرياض، لذلك هناك دعم أكبر في المنطقة.

توزيع التعاونيات حسب الأنشطة الاقتصادية:

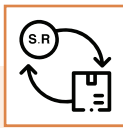
فيما يلي أنواع التعاونيات في القطاعات الاقتصادية.



الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
المزارعون ومربي الماشية والصيادون



متعددة الأغراض
التعاونيات التي لا تتخصص في نشاط معين



تجارة الجملة والتجزئة
تعاونيات المستهلكين والتجار



الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
المستقلون ، العائلات المنتجة ، تعاونيات
المنصات الالكترونية



خدمات الاقامة والطعام
السياحة ، الفنادق والموتيلات ، المطاعم



الأنشطة العقارية
إسكان



الفنون والترفيه والتسلية
فنانون وحرفيون ، رياضة ، ثقافة ، ترفيه



صحة الانسان والعمل الاجتماعي
خدمات الصحة العامة ومراكز اللياقة
البدنية والتغذية

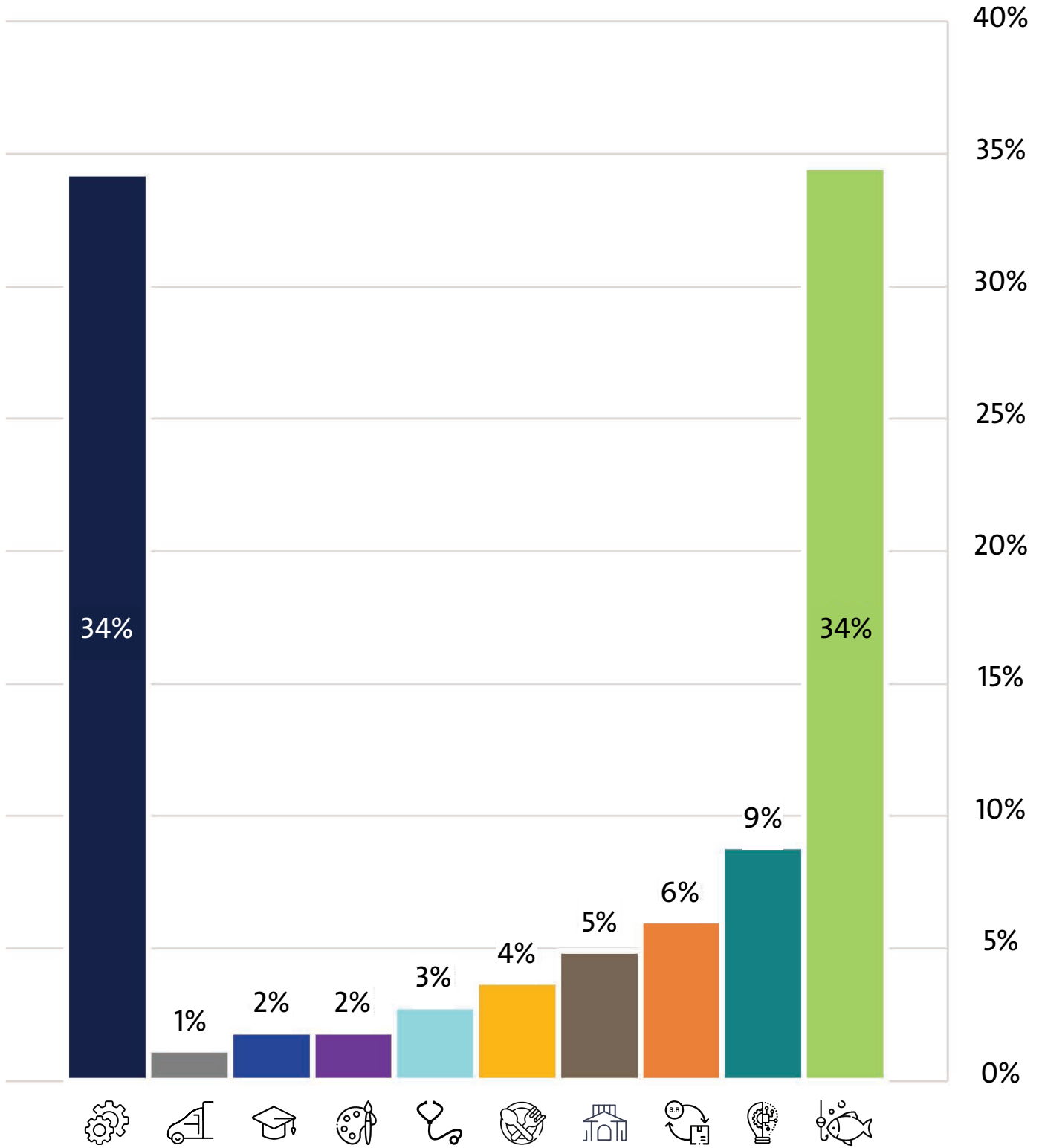


النقل والتخزين
الخدمات اللوجستية والنقل والصيانة



التعليم
مراكز التدريب والتوعية ، الأكاديميات ،
رياض الأطفال

تعد التعاونيات الزراعية والتعاونيات متعددة الأغراض الأكبر حجماً من ناحية عدد التعاونيات ، مع مساهمة متصاعدة من القطاعات الناشئة.



الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	تجارة الجملة والتجزئة
الأنشطة العقارية	خدمات الإقامة والطعام	صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
الفنون والترفيه والتسليّة	التعليم	النقل والتخزين
متعددة الأغراض		

القطاع التعاوني كـممكـن تنموي

يمثل القطاع التعاوني أحد النماذج الاقتصادية ذات الأثر العميق في دعم استقرار الاقتصادات المحلية، لا سيما في المناطق الريفية، حيث يقوم على تنظيم الموارد المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية ضمن أطر مؤسسية مستدامة، وتُعد منظمات القطاع التعاوني من أكثر النماذج الاقتصادية قدرة على تعزيز مرونة المجتمعات في مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل.

يتجلى دور التعاونيات القطاع التعاوني كمنظمات مساهمة في تعزيز استقرار الاقتصادات الريفية من خلال مجموعة من القنوات الاقتصادية المتكاملة التي تسهم في بناء اقتصاد محلي أكثر تنوع واستدامة عبر:



تنويع مصادر الدخل المحلي

تسهم التعاونيات في تطوير أنشطة اقتصادية داخل المجتمعات الريفية، تشمل القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يقلل الاعتماد على مصدر دخل واحد ويعزز قدرة الاقتصاد المحلي على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.



تعزيز استقرار دخل الأفراد والأسر

من خلال آليات التسويق الجماعي ورفع القدرة التفاوضية، تمكن منظمات القطاع التعاوني المستهلكين من الوصول إلى أسعار أكثر استقرارًا مما يحد من تقلبات الدخل ويعزز الاستقرار الاقتصادي للأسر.



تحسين كفاءة سلاسل الإمداد وتقليل الفاقد

تسهم التعاونيات في تحسين كفاءة سلاسل الإمداد عبر تنظيم الإنتاج والتخزين مما يقلل الفاقد، خصوصًا في المنتجات الزراعية، ويعزز استقرار الأسواق من خلال كفاءة الاستفادة من الموارد المحلية.



توفير فرص عمل محلية مستدامة

تعمل التعاونيات على خلق فرص عمل داخل المجتمعات الريفية، بما يسهم في تقليل الهجرة إلى المدن، والحفاظ على التوازن السكاني، وتعزيز استمرارية النشاط الاقتصادي.



ويمثل القطاع التعاوني أحد النماذج ذات الأثر المتنامي حيث تشير منظمة التحالف التعاوني الدولي (ICA) إلى وجود أكثر من 3 ملايين تعاونية حول العالم توفر ما يزيد عن 280 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، أي ما يعادل نحو 10% من القوى العاملة العالمية وهو ما يعكس حجم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع على مستوى الاقتصاد العالمي.

الدور التنموي للتعاونيات وتوزيعها الجغرافي في دعم الاقتصاد المحلي:

يمثل القطاع التعاوني أحد الممكّنات الاستراتيجية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنمية الاقتصاد المحلي، وتعزيز الاستدامة، ورفع كفاءة الاستفادة من الموارد المحلية.

ويعكس التوزيع الجغرافي للتعاونيات على مستوى مناطق المملكة حضوراً فاعلاً للقطاع التعاوني في دعم التنمية الاقتصادية للمدن والمناطق، بما يعزز من مرونة الاقتصاد الوطني وتوازنه المكاني.

يسهم الانتشار الجغرافي للتعاونيات في مختلف مناطق المملكة في تعزيز التوازن التنموي بين المدن والمناطق، من خلال تمكين المجتمعات المحلية من إدارة أنشطتها الاقتصادية وفق احتياجاتها وميزاتها النسبية، ويعزز هذا الانتشار من قدرة المدن على توليد قيمة اقتصادية محلية مستدامة.



التعاونيات حول المملكة

تمثيل المنطقة	عدد التعاونيات	المنطقة
26%	149	الرياض
16%	91	مكة المكرمة
12%	65	عسير
8%	43	المنطقة الشرقية
8%	45	حائل
7%	39	القصيم
5%	29	المدينة المنورة
5%	26	الباحة
4%	23	جازان
3%	18	نجران
3%	15	تبوك
2%	11	الجوف
2%	9	الحدود الشمالية

الإجمالي

563

القطاع التعاوني كـممكـن اجتماعي

يمثل القطاع التعاوني أحد النماذج الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المشاركة المجتمعية والملكية الجماعية، حيث يتجاوز دوره البعد الاقتصادي ليشكل أداة فاعلة في تعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق التماسك المجتمعي ويقوم هذا النموذج على إشراك الأفراد كأعضاء مساهمين في اتخاذ القرار وتقاسم المنافع، مما يعزز من مستويات المشاركة والثقة داخل المجتمع.



2

تعزير العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات

تسهم التعاونيات في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع المنافع الاقتصادية بشكل متوازن بين الأعضاء، مقارنة بالنماذج التقليدية. وينعكس ذلك في تحسين مستويات الدخل للفئات ذات الدخل المحدود، وتعزير قدرتها للوصول إلى الفرص الاقتصادية. كما يدعم القطاع التعاوني تقليل الفجوات الاجتماعية من خلال توفير خدمات ومنتجات بأسعار مناسبة، خصوصاً في المجتمعات المحلية والمناطق الأقل نمواً.

1

التمكين المجتمعي وتعزير المشاركة الاقتصادية

يسهم القطاع التعاوني في تعزير مشاركة الأفراد في النشاط الاقتصادي من خلال تحويلهم من مستفيدين إلى شركاء في الملكية وصناعة القرار. ويؤدي ذلك إلى رفع مستوى الانخراط المجتمعي في التنمية الاقتصادية، وتعزير الإحساس بالمسؤولية الجماعية تجاه المشاريع المحلية.

4

دعم الاستدامة الاجتماعية على المستوى المحلي

يمتد أثر القطاع التعاوني إلى دعم الاستدامة الاجتماعية عبر خلق فرص عمل محلية مستقرة، والحد من الهجرة إلى المدن، وتعزير استمرارية الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمعات الريفية والحضرية النامية. كما يسهم في تعزير قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية من خلال توفير شبكات دعم اجتماعي واقتصادي قائمة على التعاون والتكافل.

3

تعزير التماسك الاجتماعي وبناء رأس المال الاجتماعي

يسهم القطاع التعاوني في بناء ودعم رأس المال الاجتماعي من خلال تعزير قيم التعاون والثقة والعمل الجماعي بين الأفراد من المساهمين كأعضاء في التعاونية، ويؤدي ذلك إلى تعزير العلاقات الاجتماعية، وزيادة مستوى الاستقرار الاجتماعي. كما تعزز التعاونيات من ثقافة المشاركة واتخاذ القرار الجماعي ويزيد من فاعلية المشاركة في التنمية المحلية.

القطاع التعاوني كممكن اقتصادي

يمثل القطاع التعاوني أحد النماذج الاقتصادية الداعمة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال مساهمته في تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتمكين المجتمعات، ودعم التوازن التنموي بين المناطق. ويعتمد هذا الدور على نموذج تشغيلي قائم على المشاركة المجتمعية وتنظيم الموارد المحلية بما يعزز من كفاءة استخدام الأصول الاقتصادية ويرفع من القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

يضم القطاع التعاوني في المملكة نحو

563

جمعية تعاونية

إلى جانب ما يقارب

19.9

ألف وظيفة مباشرة

وقاعدة عضوية تبلغ حوالي

75.9

ألف عضو

بإجمالي إيرادات يقارب

2.6

مليار ريال

وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، تمثل إيرادات الجمعيات التعاونية ما يقارب 2.6 مليار ريال، أي ما يعادل نحو 0.06% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس أن القطاع لا يزال في مرحلة نمو مبكرة ضمن الهيكل الاقتصادي الوطني، مع وجود قاعدة تشغيلية قائمة وأثر اقتصادي قابل للتوسع.

كما يسهم القطاع التعاوني في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من العمل ضمن أطر تنظيمية أكثر كفاءة، بما يعزز من استدامتها التشغيلية وقدرتها التنافسية.

ويمتد الأثر الاقتصادي للقطاع التعاوني إلى دعم زيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تنشيط الأسواق المحلية وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، بما يعزز من تنوع مصادر الدخل الوطني. كما يرتبط ذلك بمستهدف رفع مساهمة القطاع غير الربحي إلى نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثل التعاونيات أحد المكونات التشغيلية القادرة على دعم تحقيق هذا الهدف

الدور التنموي للتعاونيات وتوزيعها الجغرافي في دعم الاقتصاد المحلي

مكة المكرمة

القدرة التنافسية للمنطقة

- الموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية.
- الأصول الدينية.

أنواع التعاونيات المناسبة

- التعاونيات الزراعية.
- التعاونيات الثقافية والسياحية (العمليات السياحية والمحلية تجارب لتدفق الحجاج والسياح).

الرياض

القدرة التنافسية للمنطقة

- بيئة استثمارية جاذبة للمواهب والشركات.
- موقع استراتيجي (وسط المملكة).

أنواع التعاونيات المناسبة

- تعاونيات الخدمات المهنية (تقديم الخدمات المشتركة).
- منصة التعاونيات.

حائل

القدرة التنافسية للمنطقة

- الإمكانيات السياحية والثقافية.

أنواع التعاونيات المناسبة

- التعاونيات الثقافية والسياحية (التراثية والحرفية).

المنطقة الشرقية

القدرة التنافسية للمنطقة

- الإمكانيات السياحية والثقافية.
- موقع سياحي مميز.

أنواع التعاونيات المناسبة

- تعاونيات الطاقة (الطاقة المتجددة).

المدينة المنورة

القدرة التنافسية للمنطقة

- الإمكانيات الثقافية والزراعية.
- الأصول الدينية.

أنواع التعاونيات المناسبة

- التعاونيات الثقافية والسياحية (التراثية والحرفية).
- تعاونيات الاعمال الزراعية.



القصيم

القدرة التنافسية للمنطقة

- الزراعة والأعمال الزراعية المتخصصة.

أنواع التعاونيات المناسبة

- تعاونيات تجهيز الأغذية (تجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية) تعاونيات الثروة الحيوانية.

تبوك

القدرة التنافسية للمنطقة

- المواقع التاريخية.
- السياحة والثقافة.

أنواع التعاونيات المناسبة

- التعاونيات السياحية.

الباحة

القدرة التنافسية للمنطقة

- السياحة والزراعة.
- الموارد الطبيعية والحرفية.

أنواع التعاونيات المناسبة

- تعاونيات السياحة البيئية.
- تعاونيات الحرف اليدوية (الحرفيون المحليون والحرف التقليدية).

نجران

القدرة التنافسية للمنطقة

- الامكانيات الزراعية والثقافية.
- المواقع التاريخية.

أنواع التعاونيات المناسبة

- تعاونيات الاعمال الزراعية.
- تعاونيات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية و طاقة الرياح).

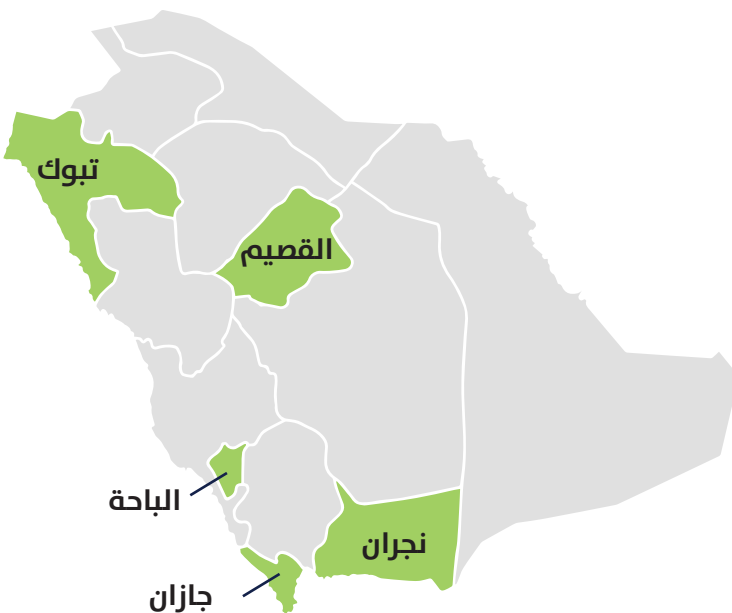
جازان

القدرة التنافسية للمنطقة

- الإمكانيات السمكية والزراعية.
- مواقع تاريخية.

أنواع التعاونيات المناسبة

- التعاونيات اللوجستية.
- تعاونيات صيادي الاسماك.



الجوف

القدرة التنافسية للمنطقة

- الإمكانيات الثقافية والزراعية.
- موقع أول مشروعين للطاقة المتجددة في المملكة.

أنواع التعاونيات المناسبة

- التعاونيات الزراعية.
- التعاونيات الطاقة (الطاقة الشمسية).

الحدود الشمالية

القدرة التنافسية للمنطقة

- الإمكانيات الزراعية والسياحة البيئية
- مناخ مميز.

أنواع التعاونيات المناسبة

- التعاونيات الزراعية والحيوانية.
- تعاونيات السياحة البيئية.

عسير

القدرة التنافسية للمنطقة

- الإمكانيات الثقافية والطبيعية للمنطقة.
- موقع ومناخ سياحي مميز.

أنواع التعاونيات المناسبة

- تعاونيات زراعية متخصصة بمنتجات مثل العسل وزراعة البن والتمور.
- التعاونيات الثقافية (الفنون المسرحية).
- تعاونيات السياحة البيئية (المرشدون السياحيون، تسلق الجبال، رحلات الغابة، أنشطة إدارة الإقامة المنزلية للسياح الأجانب).



التحديات والفرص في تطوير القطاع التعاوني

يمر القطاع التعاوني بمرحلة تطور مؤسسي وتنموي متسارع، إلا أن هذا النمو يصاحبه عدد من التحديات الهيكلية والتشغيلية التي تمثل في الوقت ذاته فرصاً لإعادة تشكيل دوره الاقتصادي والاجتماعي وتعظيم أثره التنموي بما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

التكامل مع الاقتصاد الوطني وسلاسل القيمة

تمثل إيرادات القطاع البالغة **2.6 مليار ريال** مساهمة محدودة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس مرحلة مبكرة من الاندماج الاقتصادي.

الأثر التشخيصي:

لا يزال ارتباط بعض التعاونيات بسلاسل القيمة الوطنية في قطاعات الإنتاج والخدمات غير مكتمل بشكل كامل.



الفرصة التحويلية:

تعزيز التكامل مع سلاسل القيمة في القطاعات الحيوية (الغذاء، السياحة، الخدمات) يمكن أن يرفع القيمة الاقتصادية المضافة بشكل مضاعف.



الكفاءة التشغيلية والتحول المؤسسي

مع وجود أكثر من **19,881 موظفًا داخل القطاع**، يظهر أن التحدي الرئيسي لا يكمن في حجم التوظيف، بل في رفع الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.

الأثر التشخيصي:

وجود فجوة محتملة في الإنتاجية مقارنة بحجم القوى العاملة، نتيجة تباين مستويات النضج الإداري والتقني بين التعاونيات.



الفرصة التحويلية:

تطوير القدرات المؤسسية والتحول الرقمي يمكن أن يرفع كفاءة التشغيل بشكل مباشر ويزيد من العائد الاقتصادي لكل وحدة تشغيلية.





المراجع



إخلاء مسؤولية

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات المتوفرة في وقت النشر، وقد تم بذل الجهد لضمان دقة المعلومات وصحتها. إلا أن شركة الإتمام الاستشارية لا تتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو نقص في المعلومات أو أي نتائج تنشأ عن استخدام هذا التقرير.

جميع العلامات التجارية وأسماء الشركات أو المنتجات التي تم ذكرها في هذا التقرير تم استخدامها لأغراض توضيحية فقط. وتعتبر ملكاً لأصحابها الأصليين. يتم الاحتفاظ بجميع الحقوق لأصحابها.

شركة الإتمام
الاستشارية

